



THE IMPORTANCE OF URBAN INDICATORS IN THE PLANNING AND DECISION-MAKING PROCESS

Maged M. Al-Hassanin, Bakr H. Bayoumy, Jamal J. Hilewah, Mohamed A. Abdel-Fattah*

Urban planning Engineering Department, Faculty of Engineering, Al-Azhar University, Cairo, Egypt.

*Correspondence: Archmonsef@gmail.com

Citation:

M. M Al-Hassanin, B. H. Bayoumy, J. J. Hilewah and M. A. Abdel-Fattah, "The importance of urban indicators in the planning and decision-making process", Journal of Al-Azhar University Engineering Sector, vol. 18, pp. 503-515, 2023.

Received: 14 October 2022

Accepted: 6 March 2023

Copyright © 2023 by the authors. This article is an open access article distributed under the terms and conditions Creative Commons Attribution-Share Alike 4.0 International Public License (CC BY-SA 4.0)

ABSTRACT

The urban monitoring process is currently one of the most important control mechanisms in the field of urban development, there is no decision without knowledge, no knowledge without information, and no information without data, these three graded levels form the cumulative structure of any knowledge pyramid, and that is the effective role of the urban monitoring process in the process of studying and evaluating urban conditions.

The planning process, in its first steps, is based on current-situation studies, for this reason we find that it is in most dire need of indicators, and drawing future goals is based on the information provided by these indicators, on this basis, indicators are indispensable for planners, and they are situated at the core of planning requirements.

In this context, the main objective of this research is (how to introduce urban indicators as an essential part in the planning process), starting with current-situation studies, evaluating and developing solutions and policies based on the results of those indicators, while using the indicators as a framework for follow-ups and evaluations in the future, and clarifying the importance of these indicators in the decision-making and the decision-taking processes.

This research will introduce programs which can apply urban indicators, it will also explain the idea of urban observatories, their importance, and their relationship to the production of indicators, presenting some international experiments in using urban indicators in assessing and classifying unplanned areas to find out the most important indicators related to them.

This research has reached some conclusions, the most important of them is that urban indicators can help those responsible for the planning process in preparing plans and policies and guiding them towards the right decisions, and that the integration between these indicators can provide a comprehensive and clear picture for any urban community, as long as it is calculated correctly based on accurate data and information.

This research will provide some recommendations; most important of them is the usage of urban indicators as a tool for study and evaluation with continuous follow-ups in the urban indicators programs and incorporating the international and national goals that are related to the management of the planning process.

KEYWORDS: Indicator, Urban indicators, Assessment, Make decision, Planning process, unplanned areas.

أهمية المؤشرات الحضرية في العملية التخطيطية واتخاذ القرار

ماجد محمد الحسين، بكر هاشم بيومي، جمال جمعة حليوة، محمد عبد المنصف عبدالفتاح*

قسم هندسة التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر

*البريد الإلكتروني للباحث الرئيسي: Archmonsef@gmail.com

الملخص

تعد عملية الرصد الحضري حالياً من أهم الآليات التحكم في مجال التنمية الحضرية، فلا يوجد قرار دون معرفة، ولا معرفة دون معلومات، ولا معلومات دون بيانات، وهذه المستويات المتدرجة الثلاثة هي التي تشكل البناء التراكمي لأي هرم معرفي، وذلك هو الدور الفعال لعملية الرصد الحضري، في عملية دراسة وتقييم الأوضاع العمرانية والحضرية، وتستند العملية التخطيطية في أولى خطواتها على دراسات الأوضاع الراهنة؛ لهذا نجد أنها يأمر الحاجة للمؤشرات، كما أن رسم الأهداف المستقبلية يقوم على ما توفره هذه المؤشرات من معلومات، وعلى هذا الأساس لاغنى للمخططين عن المؤشرات وهي تقع في صلب المستلزمات التخطيطية، وفي هذا الإطار فإن الهدف الرئيس للبحث هو (كيفية إدخال المؤشرات الحضرية كجزء أساسي في العملية التخطيطية) ابتداءً من دراسات الوضع الراهن، والتقييم ووضع الحلول والسياسات بناءً على نتائج تلك المؤشرات، واستعمال المؤشرات كإطار للمتابعة والتقييم مستقبلاً، مع توضيح أهمية تلك المؤشرات في صنع واتخاذ القرار.

ويتم في البحث التعرف على برامج تطبيق المؤشرات الحضرية، وتوضيح نشأة المرصد الحضري وأهميتها وعلاقتها بإنتاج المؤشرات، مع عرض لبعض التجارب الدولية في استخدام المؤشرات الحضرية في تقييم وتصنيف المناطق غير المخططة بها؛ لمعرفة أهم المؤشرات المرتبطة بذلك، وقد توصل البحث لمجموعة من النتائج أهمها: المؤشرات الحضرية يمكن أن تساعد المسؤولين عن العملية التخطيطية في وضع الخطط والسياسات وتوجيههم نحو القرار الصحيح، كما أن التكامل بين تلك المؤشرات يمكن أن يقدم صورة شاملة وموضوعية لأي مجتمع عمراني إذا تمت حسابها بطريقة صحيحة قائمة على البيانات والمعلومات الدقيقة، كما أوصت هذه الدراسة ببعض التوصيات أهمها: استخدام المؤشرات الحضرية كأداة للدراسة والتقييم مع المتابعة المستمرة في برامج المؤشرات الحضرية بما يلائم إدماج الأهداف الدولية والوطنية التي لها علاقة بإدارة العملية التخطيطية.

الكلمات المفتاحية: المؤشر، المؤشرات الحضرية، صنع القرار، التقييم، العملية التخطيطية، المناطق غير المخططة.

1. المقدمة

عرفت المؤشرات والإحصائيات منذ القدم في علوم الاقتصاد والاجتماع والعلوم التطبيقية، وتم الاهتمام بها على المستويات القطاعية (تجارة، صناعة، عمران، بيئة، زراعة، ... الخ)، فإذا كانت عبارة "لا تنمية بدون إحصاء" صحيحة ومتسقة مع القواعد والأسس المهنية، فإن إضافة عبارة "لا تنمية بدون مؤشرات" تنبؤاً بنفس المكانة وتقف على نفس القدر من الأهمية والحاجة، فالمؤشرات جزء عضوي في العملية التخطيطية، تقوم بإنارة ظلمة الطريق وتحديد معالمها وحدودها؛ وذلك لتسهيل وضع برامج وسياسات وتحديد الأولويات مستنبطاً بأن هناك علاقة جدلية بين المؤشرات من جهة، والتنمية والتخطيط من جهة أخرى. (المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2007)

وهنا تبرز أهمية البحث في تزايد الحاجة إلى خدمات الرصد وتناول المعلومات والمؤشرات الحضرية في أثناء العملية التخطيطية، حيث تقوم الدولة المصرية حالياً ببرامج للتنمية الشاملة داخل المدن، مع التركيز على المناطق الخطرة وغير المخططة، وتهدف فيها إلى وضع منظومة متكاملة للتنمية العمرانية، وهنا يتساءل البحث هل يمكن استخدام المؤشرات الحضرية في وضع منهجية علمية صحيحة في تقييم ودراسة تلك المناطق؟، ومن ثم يساعد المسؤولين في وضع الحلول والخطط الصحيحة، واتخاذ القرار المناسب.

2. المشكلة البحثية

تشير الدراسات التي تناولت تخطيط المناطق الحضرية على مدى العقود الأخيرة إلى وجود العديد من القضايا فيها، والتي تم تحديدها في أغلب الأحيان بشكل تقليدي، وبدون وجود متغيرات قياس ملائمة، ولذلك عند التفكير في حلول لهذه المناطق للتدخل فيها أو لتحقيق تنمية شاملة مستدامة لها؛ يجب معرفة واقع هذه المناطق بنقاط ضعفه ونقاط قوته. (الشريف الطاهري، 2001) ومن هنا فإن المشكلة البحثية هي: (كيف يمكن استخدام المؤشرات الحضرية كجزء أساسي في مراحل العملية التخطيطية (رصد، فهم، تقييم، تحديد أولويات) ومن ثم صنع واتخاذ القرار المناسب؟

3. أهداف البحث

تهدف الورقة البحثية إلى التالي:

1.3 هدف رئيس

- معرفة كيفية استخدام المؤشرات الحضرية داخل العملية التخطيطية وأهميتها في مراحل التقييم والمتابعة.

2.3 أهداف ثانوية

- فهم دور المؤشرات الحضرية واستخداماتها وأهميتها للمخطط العمراني ولصاحب القرار.
- معرفة أهمية المرصد الحضري وعلاقتها بإنتاج وقياس المؤشرات الحضرية ودعم متخذ القرار.
- معرفة أنواع المؤشرات الحضرية التي يمكن استخدامها في دراسة وتقييم المناطق غير المخططة.

4. التساؤلات البحثية

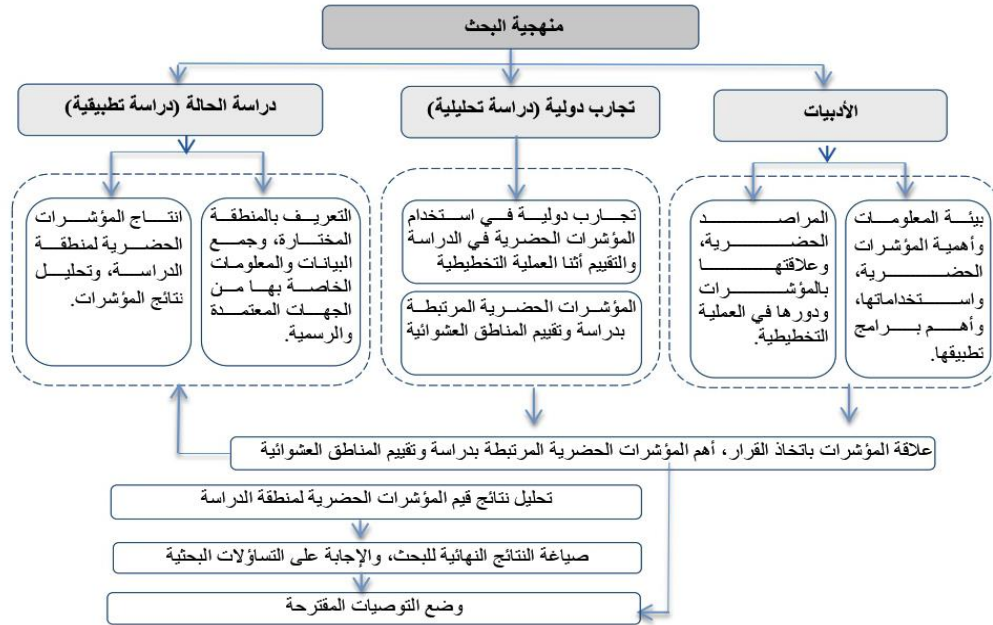
على ضوء ما سبق تتلخص تساؤلات البحث في التالي:

- 1- ما هي المؤشرات الأكثر تأثيراً في دراسة وتقييم المناطق العشوائية وغير المخططة؟
- 2- كيف يمكن توظيف المؤشرات الحضرية في تقييم وتحديد أساليب التعامل مع المناطق غير المخططة؟

3- كيف تكون المؤشرات الحضرية دليلاً واضحاً في صنع واتخاذ القرار المناسب؟

5. المنهج البحثي

اتبعت الورقة البحثية أكثر من منهج علمي للمساعدة في تحقيق أهدافها، حيث اتبعت المنهج الاستقرائي في دراسة الأدبيات السابقة، والمنهج التحليلي المقارن في تحليل التجارب العالمية المختلفة، والمنهج التطبيقي في دراسة الحالة (منطقة الدراسة المختارة)، وقد تمت منهجية البحث وفقاً للشكل رقم (1).



شكل (1) يوضح منهجية البحث - (الباحث)

6. مفاهيم البحث

قبل الخوض في معرفة أهمية المؤشرات الحضرية في العملية التخطيطية واتخاذ القرار لابد من إلقاء الضوء على بعض المفاهيم البحثية التالية:-

1.6 المؤشر

مقياس يخلص معلومات حول موضوع معين، ويشير إلى مشاكل معينة، كما أن المؤشر يوفر بدرجة مناسبة التجاوب لاحتياجات وأسئلة معينة يستفسر عنها متخذو القرار، ويوفر معلومات كمية ونوعية، وتكون أكثر فائدة إذا ما صممت لتفي بأهداف سياسة واضحة ومطلوبة. (نبال، إدلي، 2008).

2.6 المؤشرات الحضرية

هي أحد الآليات ذات الفعالية لقياس مدى التقدم المستهدف للمستقرات الحضرية بمستوياتها المختلفة صوب النتائج المنشودة للتنمية المستدامة، ومن جهة أخرى فإن هذه المؤشرات الحضرية تمثل في مجملها أرضية صلبة وواقعية لعملية اتخاذ القرار التنموي (المعهد العربي لإنماء المدن، 2001).

3.6 صنع القرار

هو مسار فعل يختاره متخذ القرار باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها (وفيق، طارق، 2004).

4.6 التقييم

عملية لقياس بعض المؤشرات والمتغيرات، تطبق في مراحل معينة من التنفيذ؛ من أجل متابعة تقدم الوصول إلى المخرجات والأهداف النهائية. (محمود، حسن، نوفل، 2002).

5.6 العملية التخطيطية

هي سلسلة من القرارات والخطوات التنفيذية، التي تتخذ في سبيل حل مشاكل قائمة، و/أو تحقيق مجموعة من الأهداف؛ تؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المجتمع في التطور والتنمية (بيومي، رانيا جاد، 2007).

6.6 المناطق غير المخططة

هي المناطق التي لم يتم إنشاؤها وفق مخططات تفصيلية أو مخططات تقسيم الأراضي ولا تخضع للاستراتيجيات التخطيطية والبنائية، وتتكون غالباً من مباني مقبولة إنشائياً مبنية على أراضٍ زراعية ذات ملكية خاصة، ويتم إمدادها بالمرافق عند اكتمال بناء المنطقة (صندوق التنمية الحضرية، 2021).

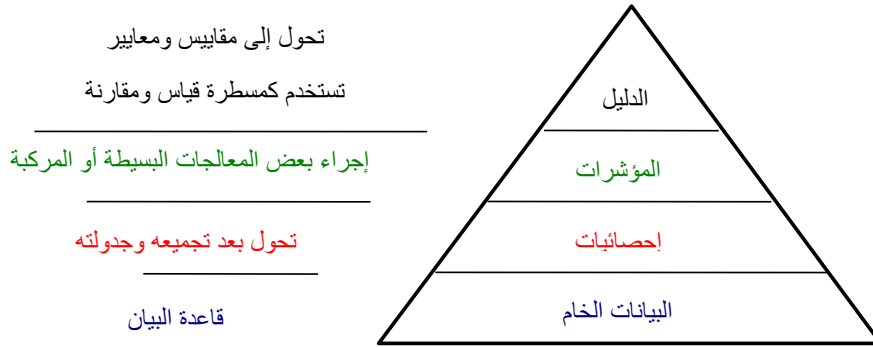
وفي ضوء ما سبق يتضح أن هناك علاقة بين المؤشرات الحضرية وعملية اتخاذ القرار، كما يتبين أهمية المؤشرات في التقييم والمتابعة في أثناء العملية التخطيطية.

7. قطاع المعلومات والهرم المعلوماتي

يأخذ قطاع المعلومات الذي تُبنى عليه وتستخرج منه المؤشرات الشكل الهرمي؛ حيث يتكون من قاعدة عريضة من البيانات الخام التي تجمع وتتراكم عن مجالات التنمية المختلفة، وفي الدرجة الأعلى من سلم ذلك الهرم تتحول هذه البيانات الخام إلى صورة أفضل؛ حيث تبوب في جداول إحصائية ذات أشكال معينة، وتصنف حسب معايير كثيرة تخدم أهداف المستخدم، وبطرق علمية قد تكون استنتاجات نظرية أو معادلات رياضية أو أساليب إحصائية متقدمة، تتحول هذه الإحصاءات أو يستخرج منها مؤشرات ومقاييس، ويمكن تجميع بعض هذه المؤشرات لاستخراج دليل محدد، ومثال ذلك دليل التنمية البشرية المكون من مؤشرات؛ مثل القيد في التعليم، والأمية، والعمر المتوقع عند الميلاد، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يمثل قمة هرم المعلومات. (جعفر، أحمد، هدى، 2016).

1.7 الفرق بين الإحصاء والمعلومات والمؤشرات

من المهم أن نفرّق بين المعلومات الخام (Raw Data)، والإحصاءات (Statistics)، والمؤشرات (Indicators)، والدليل (Index)، والهرم المعلوماتي يوضح ذلك؛ إذ أن قاعدته الواسعة المعلومات الخام، والتي تمثل المعلومات الأساسية التي تجمع من الحقل الميداني، ومن هذه المعلومات تحسب الإحصاءات العامة التي تنتجها مكاتب وأجهزة الإحصاء بالدولة، وفي الدرجة الأعلى تأتي المؤشرات؛ والتي تتصل وتقي بأهداف ومرامي إعداد السياسات ومتابعتها وتقويمها، وفي أعلى هرم المعلومات يأتي الدليل؛ الذي يجمع مجموعة مؤشرات؛ كدليل التنمية البشرية، ودليل تنمية المدينة، ودليل الفقر ودليل تكلفة المعيشة، كما هو موضح بالشكل (2).



شكل (2) يوضح العلاقة بين مستويات المعرفة

المصدر: (الحماقي، أيمن، حافظ، 2005)

2.7 الفرق بين المؤشر والإحصاء

- المؤشر لا تنحصر دلالاته في حدود الشيء الذي يقيسه مباشرة؛ لذا يقال: إن كل المؤشرات إحصاء، ولكن ليس كل الإحصاءات مؤشرات.
- المؤشرات هي قياسات كمية لظواهر معينة، منظوراً إليها من زاوية القرب من هدف أو معيار، يستهدف أو يفترض السعي لتحقيقه، بينما لا ترتبط الإحصاءات بهدف أو معيار محدد.
- المؤشرات قد تنصب على الوقائع أو الأحداث الموضوعية، كما أنها قد تنصب على آراء الناس ومدى تقديرهم لأوضاعهم ورضاهم عنها؛ في حين أن الإحصاءات عادةً ما تعبر عن وقائع أو أحداث موضوعية.
- المؤشر أقوى في الدلالة من الإحصاء؛ لأنه يعبر عن ظواهر أعم وأشمل مرتبطة بموضوع ذلك المؤشر.
- ارتباط المؤشر بهدف يسعى نحو تحقيقه، بينما الإحصاءات لا ترتبط بهدف إلا من خلال دمجها بمؤشر.
- المؤشرات جزء من كيان أكبر لإطار متكامل من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، أما الإحصاءات فليس من الضروري أن تنتمي لكيان أكبر.

ويعتبر التحدي الحقيقي هو كيفية تحويل هذه المعلومات إلى مؤشرات، ومعرفة قابلة للاستفادة منها في تطوير وإعداد السياسات والخطط العمرانية وبرامج الإدارة المحلية و حساب القدرة التنافسية للإقليم وظيفياً. (مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2013)

3.7 استخدامات المؤشرات الحضرية

تعتبر المؤشرات الحضرية في مجملها أرضية صلبة وواقعية لعملية اتخاذ القرار التنموي الكفاء، فأما من حيث فعاليتها في القياس التنموي؛ فإنها تقدم تصوراً معيارياً رقمياً يمكن حسابه ودمجه في معادلات ومقارنته بالمدن أو بالدول الأخرى دورياً؛ بحيث يعطي صورة واضحة عن حالة التنمية، وأما من حيث كفاءته في عملية اتخاذ القرار؛ فإنه يمكن من خلالها متابعة التغيرات الدورية الواقعية نحو التقدم أو التراجع في تحقيق أهداف خطط التنمية المستدامة للمجتمع.

وهناك بعض الدراسات التي أشارت إلى استخدام المؤشرات الحضرية والتي يمكن أن تتمثل في الآتي:

- أدوات إحصائية كمية تؤدي إلى فهم مضامين وأبعاد الحالة الراهنه للمستوطنة البشرية؛ كوحدة واحدة شاملة، ومرشدة في اتخاذ القرارات.
- أدوات تشخيصية تحدد الفجوات، والاختناقات، والاختلالات في القطاعات المختلفة في المدينة وغيرها من مستويات أخرى، وبالتالي تحديد الاحتياجات والمدخلات المطلوبة للعلاج، وتطوير قطاعات المدينة.
- أدوات واضحة للتعبير عن الأهداف والأولويات، ومن ثم التمكين من إعداد سياسات وخطط وبرامج التنمية الحضرية.
- أدوات للمتابعة والرصد؛ لتنفيذ الخطط وبرامج العمل البلدي والمشاريع، ومن ثم الإسهام في تصحيح مكونات مدخلات السياسة الإنمائية. (التخطيط الاستراتيجي بدول مجلس التعاون، 2002).

4.7 مستخدمي البيانات والمؤشرات الحضرية

لكل مجموعة من المستخدمين أهدافاً مختلفة، فعلى سبيل المثال، محليي البيانات المحترفين والعلماء يكون اهتمامهم بالبيانات الخام والمؤشرات ذات التفاصيل الدقيقة التي تساعدهم على تنفيذ ما يرون من تحليلات، هذا على عكس صانعي السياسات؛ حيث يكون اهتمامهم بمؤشرات توضح وتلخص الوضع الراهن وتحدد السلبيات والإيجابيات وتسهل عملية تحديد أهداف السياسات ومعايير التقييم، في حين يكمن اهتمام المجتمع المدني على مؤشرات سهلة الفهم تتعلق بموضوعات تستحوذ على اهتماماتهم، ويمكن عرض الفئات والمجموعات المستفيدة والمستخدمة للمؤشرات كالتالي :

الجدول 1: الهدف من استعمال المؤشرات الحضرية للمجموعات المختلفة من الشركاء المرتبطين بمصالح التنمية الحضرية.

المصدر : UNCHS (UN-Habitat), Indicators Programme, 1995, Monitoring Human settlements "Abridged survey (p.12,13,14)

نوع المجموعة	الهدف من استعمالات المؤشرات الحضرية
المواطنون	اتخاذ قرارات تخص نوعية الحياة، قرارات استثمار، دليل للانتخابات، تحديد المنظمات والأنشطة الداعمة.
الحكومات القومية	قياس فعالية الحكومة، متابعة المشاكل، إعداد الاستراتيجيات، عمل المقارنات.
أمناء وعمد ومدراء ومجالس المدن	متابعة السياسات، متابعة الأداء، قياس الاستخدام الصالح للأموال، قياس قرارات الاستثمار.
القطاع الخاص	الإنتاج والتسويق، المعلومات من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار، القروض والاستلاف.
المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني	طلب التمويل، متابعة أداء الحكومة، البحوث، التقييم.
الوكالات الدولية	تحديد مدى نجاح برامجها، تحديد المناطق الأكثر حاجة للمساعدة.

5.7 دور المؤشرات الحضرية في إدارة العملية التخطيطية

تحتل المؤشرات المستعملة لإدارة المدينة حيزاً هاماً في تدبير وتسيير الحضر على المدى القصير والمتوسط والبعيد؛ حيث تمكن هذه المؤشرات من جمع معطيات كثيرة في شكل متغيرات تركيبية، متعلقة بتعريف (القضايا) المرتبطة باتخاذ القرار والمسؤولية، فالانتقال من الاستراتيجية للسياسة يلزمها مؤشرات تقيس التقدم وتحقيق أهداف السياسة المتبعة لتنفيذ الاستراتيجية التنموية، وعندما تنفذ الاستراتيجية من خلال مجموعة برامج ومشروعات؛ فإن المؤشرات تكون وظيفتها رصد التحولات ونجاح تطبيق الاستراتيجية، ويجب استخدام المؤشرات لتقويم الأداء؛ وذلك لمراجعة النجاح في تطبيق الاستراتيجية، وبلورة وإعداد سياسات جديدة للتنمية (وفيق، طارق، 2007).

ويوضح البحث مما سبق أهمية المؤشرات الحضرية للمخطط العمراني، حيث تمثل المؤشرات طريقة قياس دقيقة للعمران ولاقتصاد والبيئة والظروف الاجتماعية للمجتمع على المدى الطويل؛ للسماح لمزيد من القرارات بصورة فعالة ومدروسة، كما أنها تقدر الأوضاع الراهنة وتوفير معلومات الإنذار المبكر، بالإضافة إلى تحديد والمشاكل والتحديات المستقبلية.

6.7 برامج تطبيق المؤشرات الدولية

بدأ الاهتمام عالمياً بتطوير مؤشرات في المجال الحضري منذ أوائل السبعينات، وتزامن مع الفترة التي أدرك فيها المجتمع الدولي التحديات المتمثلة في التزايد السكاني المترکز في المدن والحضر؛ حيث واجهت الخبراء في قضايا الحضر في تلك الفترة حقيقة أن المدن والمراكز الحضرية - حتى في الدول المتقدمة - تعاني من نقص في المعلومات الحضرية المتوفرة، وهي لا تكفي لتصوير الأوضاع الحضرية الراهنة في تلك الحقبة؛ بحيث تمكن المعنيين بالشأن الحضري من تحليل هذه الأوضاع كخطوة أولى قبل وضع الحلول (برنامج المؤشرات الحضرية والإسكانية والتجربة الأردنية في مجال المؤشرات، 2010).

وقد سارت مراحل تطوير المؤشرات العالمية وفق البرامج التالية:

- المؤشرات الإسكانية (مؤشرات التنمية البشرية) 1990 م.
- برنامج المؤشرات الحضرية الأول (مؤشرات التنمية المستدامة) 1995 م.
- برنامج المؤشرات الحضرية الثاني للموئل (الهابيتات) عام 1996 م.
- التقييم القطري المشترك 1999 م .
- برنامج مؤشرات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عام 2000 م.
- برنامج مؤشرات مدن العالم عام 2007 م.
- مؤشرات التنمية المستدامة 2030م.

8. المرصد الحضري

فشل النهج القطاعي الأحادي في تحقيق التنمية الحضرية المكانية؛ فأصبح من الضروري إيجاد منهجية تأخذ الحيز المكاني؛ سواءً كان مدينة أو محافظة كوحدة تحليلية شاملة تنصهر فيها جميع عوامل التنمية القطاعية والفئوية، مع الاهتمام بالشرائح الاجتماعية الأقل حظوة، ومن هنا نشأت فكرة المرصد ونظم المؤشرات الحضرية لتقي بإعداد السياسات الحضرية ونظم الإدارة المحلية من تنفيذ ومتابعة وتقييم وتقويم في عملية حيوية ومستمرة (الصغير، طه، أحمد، 2008).

والمرصد الحضري هو مركز إداري متخصص ذو شخصية اعتبارية، يرتبط مع أصحاب المصالح المشتركة (الجهات الحكومية - منظمات المجتمع المدني - القطاع الخاص) من خلال شبكة محلية تتولى تجميع وتحليل البيانات بهدف إنتاج ونشر المؤشرات الحضرية الهادفة، والتي تعكس القضايا المجتمعية ذات الأولوية في ميدان التنمية المستدامة، ومن ثمّ متابعتها وتقييمها؛ للتغلب على النواحي السلبية وتطوير النواحي الإيجابية في إطار منهج حيوي مستمر ومتواصل، للمساهمة في دعم معدي سياسات التنمية الحضرية ومتخذي القرار على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. (الصغير، طه، أحمد، 2005).

1.8 أهمية ودور المرصد الحضري

- العمل على جمع البيانات والمعلومات من الجهات الحكومية المختلفة والمتعلقة بإنتاج المؤشرات الحضرية.
- تطوير نظام تقني لتدفق البيانات والمعلومات إلكترونياً بما يسهل للجهات الحكومية عملية الحصول عليها ببسر وبشكل دوري.
- العمل على توحيد معايير كيفية حساب وتحليل استخدام المؤشرات الحضرية المتفق عليها على المستوى الوطني.
- العمل على تزويد الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة مخرجات تحليل المؤشرات الحضرية للاستفادة منها في وضع سياسات التنمية الحضرية واتخاذ القرارات المناسبة.
- تأسيس وتنمية قواعد المعلومات الخاصة والمرتبطة بتفعيل استخدام (المؤشرات الحضرية) في عمليات اتخاذ القرارات ومتابعتها وتقييمها ضمن إطار عملية التنمية العمرانية المستدامة.
- قياس الأداء التنموي والمساهمة في دعم اتخاذ القرار فيما يخص التنمية المستدامة بالإضافة إلى المساهمة في وضع السياسات التنموية الحضرية.
- توفير البيانات الدقيقة التي تساعد على تفعيل خطط التنمية والمساهمة في معرفة أثر البرامج العمرانية على بيئة المدينة أو المنطقة (اللائحة التنظيمية للمرصد الحضري الوطني السعودي، 2020).

2.8 مستويات المرصد الحضري

اختلفت مستويات المرصد الحضري؛ حيث إنه يوجد عدة مستويات للمرصد الحضري؛ فهناك المرصد الحضري العالمي وهو عبارة عن شبكة تجميع للمعلومات على مستوى مجموعة من المدن، وهناك المرصد الإقليمي والوطني ويكون على مستوى الإقليم أو الدولة، وهناك المرصد الحضري المحلي ويكون على مستوى المدينة.

وتتفق المرصد في جميع المستويات على أن تقدم معلومة جيدة النوعية ومحدثة، كما يتأتى عملها؛ نظراً لضرورة تحسين عمليات التنسيق في قياس ومراقبة (المؤشرات الحضرية) في المجالات الرئيسية؛ مثل السكان، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، والتنمية الحضرية، والقضايا البيئية من جملة أمور أخرى. (طه، حاتم، طلبه، محمد السيد، 2008).

9. تجارب دولية في استخدام المؤشرات الحضرية في العملية التخطيطية

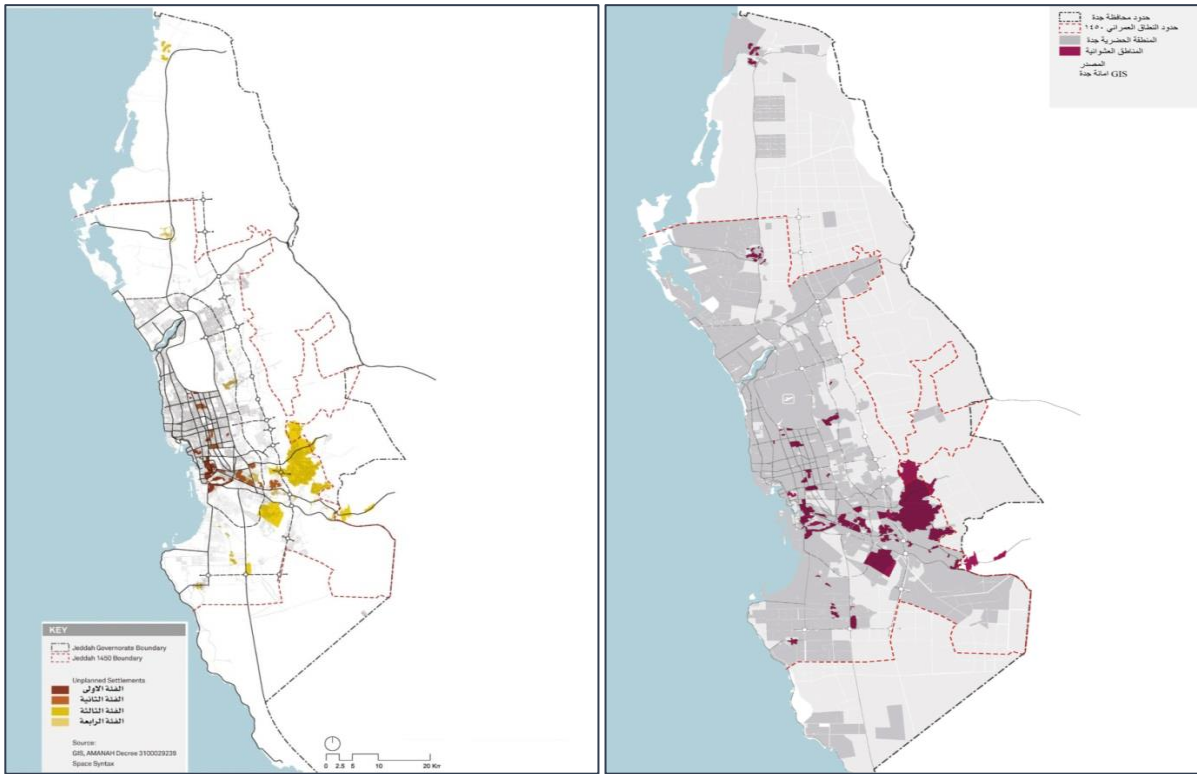
يستهدف البحث هنا عرض لبعض الدراسات الدولية في كيفية استخدام المؤشرات الحضرية في دراسة وتقييم وتصنيف المناطق العشوائية في تلك الدول، وأثر ذلك على صنع واتخاذ القرار.

تختلف مسميات المناطق العشوائية من دولة إلى أخرى ويطلق عليها عدة مسميات منها (مناطق المخالفات – الأحياء الفقيرة – المناطق الخطرة – المناطق غير المخططة – الإسكان غير الرسمي).

1.9 دراسة وتقييم المناطق العشوائية بمدينة جدة السعودية

يوجد بمدينة جدة أكثر من 50 منطقة عشوائية تشغل أكثر من 16% من مساحة الأرض المبنية بالمدينة، ويسكن تلك المناطق أكثر من مليون نسمة أو ثلث سكان المدينة، وتعد معظم المساكن بتلك المناطق دون المستوى المطلوب، وقد استهدفت المملكة العربية السعودية تخفيض السكان الذين يعيشون في تلك المناطق إلى 5% عام 1450 هـ. تم الاستعانة ببعض المؤشرات الحضرية في دراسة وتصنيف المناطق العشوائية في مدينة جدة، وتم تصنيفها بناءً على مؤشر (قيمة الأرض – سعر الأرض) كالتالي:

- مناطق لها مقومات استثمارية (فئة 1).
- مناطق ليس لها مقومات استثمارية (فئة 2).
- مناطق ذات إمكانية ذاتية للتحسين والتطوير (فئة 3).
- مناطق تحتاج معالجة جزئية (فئة 4).



شكل (3) تصنيف المناطق العشوائية بمدينة جدة السعودية،

المصدر: جدة بدون أحياء فقيرة 2015، أمانة مدينة جدة.

وبناءً على التصنيف السابق

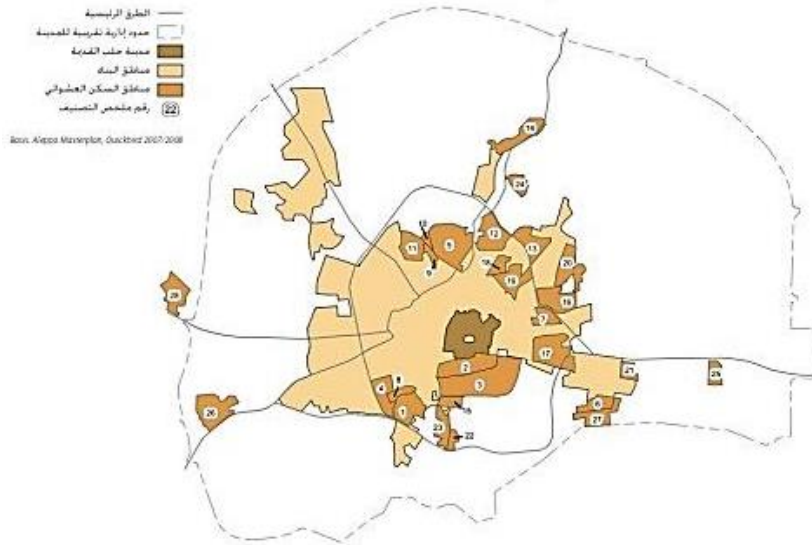
بدأت لجنة الأحياء العشوائية بمحافظة جدة أعمالها وفق الخطة التنفيذية والجدول الزمني المقرر، منذ بداية عام 2022م بوضع بعض السياسات للتعامل مع تلك المناطق، وبدأت بإزالة 20 حياً عشوائياً من أصل 32 حياً عشوائياً كمرحلة أولى، كجزء من

سياسة (الإزالة)، تمت أعمال الإشعارات وفصل الخدمات وصولاً لمرحلة لإزالة الكاملة للأحياء المتبقية والبالغ عددها 12 حياً عشوائياً. (أمانة مدينة جدة، 2021م).

ويلاحظ البحث في التجربة السعودية: أن متخذ القرار في مدينة جدة استخدم سياسة واحدة فقط في التعامل مع أغلب المناطق العشوائية بالمدينة وهي (سياسة الإزالة) على الرغم من وجود مناطق مصنفة بأن لديها مقومات للتحسين، أو تحتاج لمعالجات جزئية فقط.

2.9 دراسة وتقييم مناطق المخالفات بمدينة حلب السورية

يبلغ عدد سكان مدينة حلب 2.7 مليون نسمة يقدر بأن نصفهم يعيشون في 22 منطقة عشوائية (تسمى بمناطق المخالفات) ذات أحجام و أنماط مختلفة، نمت المدينة بشكل كبير من جراء الهجرة من المدن الصغيرة والمناطق الريفية معظمها من شرق و شمال حلب.



شكل (4) خريطة مناطق الاسكان غير الرسمي بمدينة حلب السورية،

المصدر: مشروع التنمية العمرانية في حلب (UDP)، 2009.

تمت دراسة وتقييم مناطق المخالفات بمدينة حلب طبقاً لمؤشر (الكثافة السكانية) كالآتي:

- مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة: المباني الطابقية والمنازل المنخفضة شديدة التعداد السكاني.
- مناطق ذات كثافة سكانية متوسطة: مباني مؤلفة من طابقين أو ثلاثة معظمها داخل المدينة.
- مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة: طابق أو طابقين في محيط المدينة.

وبناءً على هذا التصنيف تم تقييم المناطق وفق مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع تحديد المشاكل والمعوقات لكل منها، كما تم اتخاذ مجموعة من القرارات وهي:

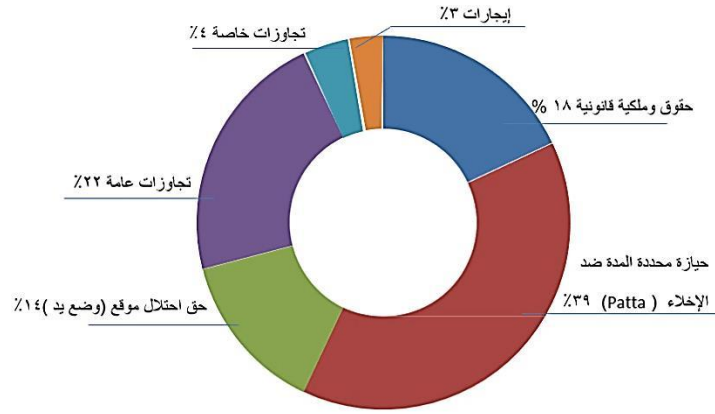
- إنشاء دائرة خاصة سميت "دائرة السكن غير المنظم" بهدف تنفيذ مشاريع على أرض الواقع تشمل الجوانب الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، وإعداد مخططات تنظيمية تفصيلية للمناطق العشوائية بالمدينة.
- تحسين وتطوير مناطق المخالفات في المدينة والحد من نموها في المستقبل.

3.9 دراسة وتقييم الأحياء الفقيرة بمدينة بوبال الهندية

مدينة بوبال البالغ عدد سكانها 1.43 مليون نسمة في مساحة 284.9 كيلومتر مربع، وتشير التقديرات الحكومية التقريبية إلى أن حوالي 8.81% من سكان بوبال كان يعيش في أحياء فقيرة، والعديد منها هي أكثر جيوب فقر في المدينة؛ من حيث الخدمات أو البنية التحتية.

وطبقاً لبيانات بلدية بوبال فإن الأراضي التي تشغلها العشوائيات بالمدينة يمكن تقسيمها إلى أكثر من (20 فئة)، وجميع الأماكن بمدينة بوبال (المبلغ عنها، غير المبلغ عنها، الرسمية أو غير الرسمية، والتي تم تحديدها من قبل الدولة على أنها مناطق عشوائية)، تم تصنيفها بناءً على مؤشر (حيازة الأرض).

أهمية المؤشرات الحضرية في العملية التخطيطية واتخاذ القرار



شكل (5) تصنيف مناطق الإسكان (الأحياء الفقيرة) في مدينة بوبال الهندية

المصدر: Bhopal Municipal Corporation, 2012

تعاملت بلدية بوبال بناء على هذا التصنيف بعدة سياسيات، وتم اتخاذ بعض القرارات مثل:

- الانتقال لمناطق بديلة، توفير مساكن أخرى.
 - سن بعض القوانين التي تضمن عدم الإخلاء لمدة محددة (قانون باتا).
 - أعطت الدولة الفرصة لسكاني تلك المناطق لتغيير أوضاعهم القانونية.
- وهنا يلاحظ أن التجربة الهندية تعاملت مع المناطق العشوائية بمدخل قانوني عن طريق سن بعض طرق القوانين والسياسات اللازمة لحل المشكلة وتعديل الأوضاع القانونية للسكان.

جدول (2) مقارنة استخدام المؤشرات الحضرية في العملية التخطيطية في بعض الدول – الباحث

التجربة	مدينة جدة	مدينة حلب	مدينة بوبال
الجهة الراعية للدراسة	- أمانة جدة	- برنامج التعاون التقني السوري الألماني للتنمية العمرانية المستدامة	- بلدية مدينة بوبال
المؤشر الرئيس في الدراسة والتقييم	- قيمة وسعر الأرض	- الكثافات السكانية	- ملكيات الأراضي
أهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في الدراسة والتقييم.	- أسعار الأراضي - حالات المباني. - استعمالات الأراضي. - نسبة المناطق المفتوحة.	- الكثافة السكانية - معدل التزاحم - معدل البطالة - نسبة الخدمات	- موقع الأرض - أسعار الأراضي - ملكية المسكن
أهم سياسات التدخل والحل	- الإزالة	- التطوير الجزئي والكلي. - زيادة نسبة الخدمات. - حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.	- الانتقال لمناطق أخرى نظامية. - تقنين الأوضاع القانونية.
أهم اسباب انتشار المناطق العشوائية بالمدينة	- الهجرات الموسمية والمهاجرين غير الشرعيين (الحجاج والمعتمرين المتخلفين وغيرهم) - انخفاض مستوى الدخل للسكان غير المواطنين.	- ارتفاع عدد السكان. - تقسيم الأراضي الزراعية بدون مخططات معتمدة. - الإقامة غير الشرعية على الأراضي. - انتهاك أراضي الحكومة والبلدية المعدة للاستخدام العام	- ندرة الأراضي. - ارتفاع قيمة الأراضي - الهجرة المتزايدة للمناطق الحضرية. - الضغط السكاني المتزايد لتوفير أراضي.
أهم خصائص المناطق العشوائية بالمدينة	- ضعف مواد البناء وتدهور المباني. - الوصول غير الملائم للمرافق الصحية والصرف الصحي. - نقص في المناطق الترفيهية والمساحات المفتوحة.	- انخفاض مستويات الدخل وزيادة معدل الفقر. - سوء الخدمات الصحية والتعليمية. - ارتفاع معدلات البطالة.	- ارتفاع معدل الفقر بالمناطق. - لا توجد حيازات للأراضي. - فقدان الملكية والحيازة الواضحة.

ويلاحظ من خلال دراسة التجارب الدولية بالبحث:

- اختلاف أسس التصنيف لكل دولة وفقاً لطبيعة المناطق العشوائية بها، ووفقاً لحجم تلك المناطق ومدى تأثيرها.
- اختلاف أساليب التعامل مع المناطق العشوائية وغير المخططة وفقاً لرؤية كل دولة وقدرتها في حل تلك المشكلة.
- وضحت التجارب أهمية ودور المؤشرات الحضرية في العملية التخطيطية بصفة عامة، وفي دراسة وتقييم المناطق العشوائية بصفة خاصة، وإمكانية استخدامها في تحديد أسلوب التعامل مع تلك المناطق، واتخاذ قرار مناسب لها.
- تنوع المؤشرات الحضرية المستخدمة في تقييم وتصنيف المناطق العشوائية ما بين المؤشرات العمرانية – الاقتصادية – البيئية – الاجتماعية – ومؤشرات البنية التحتية.
- تختلف مؤشرات القياس في المدن والمناطق الحضرية طبقاً للخصائص العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.

10. تطبيق بعض المؤشرات الحضرية على منطقة الوليدية بمدينة أسيوط (دراسة حالة)

- تمثل محافظة أسيوط أكثر محافظات مصر فقراً، حيث سجلت المحافظة النسبة الأعلى بين محافظات الصعيد في مستوى الفقر بنسبة 61% من إجمالي عدد السكان. (تقرير التنمية البشرية 2018م).
- اختار البحث أحد مناطق مدينة أسيوط وهي منطقة (الوليدية) كحالة دراسية، يتم حساب قيم مجموعة من المؤشرات الحضرية لها، وتكوين صورة عامة للمنطقة.
 - تقع منطقة الوليدية في شمال شرق المدينة، وتبلغ مساحتها 229 فدان، ويبلغ عدد سكانها 90430 نسمة.



شكل (6) موقع وصور منطقة الوليدية بمدينة أسيوط

المصدر: المخطط الاستراتيجي العام والتفصيلي لمدينة أسيوط، الهيئة العامة للتخطيط العمراني

1.10 البيانات والمؤشرات الحضرية لمنطقة الوليدية

قام البحث بحساب قيم المؤشرات الحضرية لمنطقة الوليدية بناءً على البيانات المتاحة والمعتمدة من الجهات الرسمية، موضحة بالجدول التالي:

جدول (3) قيم المؤشرات الحضرية الخاصة بمنطقة الوليدية بمدينة أسيوط – (الباحث)

قيم المؤشرات الحضرية لمنطقة الوليدية بمدينة أسيوط			البيانات الأساسية لمنطقة الوليدية بمدينة أسيوط		
المؤشرات العمرانية			البيان	العناصر	
خدمي	مختلط	سكني	مؤشر استعمالات الأراضي %	90430	عدد السكان
				18450	عدد الأسر
متدهورة	40.7	جيدة	مؤشر حالات المباني %	3503	عدد المباني
				11142	عدد السكان في سن العمل
مؤجرة	38.9	تمليك	مؤشر ملكية السكن %	1250	عدد السكان عاطلين عن العمل
				5	متوسط عدد أفراد الأسرة
المؤشرات الاجتماعية			229	مساحة المنطقة - فدان	
394.9		مؤشر الكثافة السكانية (فرد/فدان)		2029	عدد المباني الجيدة السليمة
1.5		مؤشر معدل التزاحم (فرد/غرفة)		1424	عدد المباني المتدهورة
4.9		مؤشر حجم الأسرة المعيشية (فرد)		2140	عدد المباني التملك
المؤشرات الاقتصادية			1363	عدد المباني المؤجرة	
7.0		مؤشر أسعار الأراضي (م/جنيه مصري)		128.1	مساحة الاستعمال السكني
11.2		مؤشر معدل البطالة %		25.5	مساحة الاستعمال المختلط
5.5		مؤشر متوسط الدخل الشهري (الف جنيه)		0.5	مساحة المناطق المفتوحة الخضراء
مؤشرات البنية التحتية والبيئة			4.97	مساحة الاستعمال الخدمي	
96.5		مؤشر الوصول إلى المياه النظيفة %		3.3	متوسط عدد الغرف في السكن
40.7		مؤشر الوصول إلى الصرف الصحي %		7	متوسط سعر متر الأرض (ألف جنيه)
93.1		مؤشر الوصول إلى الكهرباء %		5.5	الدخل الشهري للأسرة (ألف جنيه)
0.001		مؤشر نصيب الفرد من المناطق المفتوحة (م/فرد)		3382	عدد المباني الموصلة بالمياه
				3261	عدد المباني الموصلة بالكهرباء
				1424	عدد المباني الموصلة بالصرف الصحي

*مصدر البيانات: صندوق التنمية الحضرية، المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية لمحافظة أسيوط، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2017، جهاز معلومات مدينة أسيوط 2015م.

بدراسة منطقة الوليدية من خلال قيم المؤشرات تبين أن:

- المنطقة بها الكثير من المشاكل العمرانية والبيئية التي تحتاج إلى تدخل وحلول مثل: ارتفاع مؤشر الكثافة السكانية، ارتفاع نسبة المباني المتدهورة، انخفاض مؤشر نصيب الفرد من المناطق المفتوحة، كما يعاني أكثر من نصف سكان المنطقة من عدم وجود صرف صحي، وتصنف المنطقة كأحد المناطق غير المخططة بالمدينة؛ طبقاً لتصنيف صندوق التنمية الحضرية.
- قد تكون نتائج هذه المؤشرات دليلاً لصاحب القرار بمحافظة أسيوط؛ لاتخاذ بعض الإجراءات الهامة للتعامل مع تلك المنطقة وتحديد أولويات وسياسات التعامل معها.

11. نتائج البحث

في ضوء ماسبق نستنتج ما يلي:

- أ- التدخل في العملية التخطيطية متعلق بحصر البيانات وإعداد المؤشرات، حيث أن الإحصاءات الجيدة والمؤشرات التي يتم جمعها أمر بالغ الضرورة كأداة للتنمية تمكنا من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية، وتضع أساساً لحساب التقدم والتخطيط في المستقبل.
 - ب- صحة المؤشرات مرتبطة بصحة البيانات، حيث لا يمكن حساب مؤشر دون وجود بيانات صحيحة ودقيقة تم جمعها بالأساليب العلمية الصحيحة، وتتوقف صحة المؤشر على طريقة حسابه وصحة البيان المستخدم.
 - ت- من خلال دراسة التجارب الدولية، تبين أن هناك مجموعة من المؤشرات الحضرية يمكن استخدامها في عملية التقييم ودراسة المناطق العشوائية أو غير المخططة، ويمكن تصنيفها في 4 مجموعات رئيسية هي:
 - مؤشرات عمرانية.
 - مؤشرات اجتماعية.
 - مؤشرات اقتصادية.
 - مؤشرات البنية التحتية والبيئة.
- وتتكون كل مجموعة من بعض المؤشرات والتي يمكن حساب قيمها بناءً على البيانات المعتمدة من الجهات الرسمية.
- ث- هناك بعض المؤشرات لها أهمية أكبر من غيرها أثناء دراسة المناطق غير المخططة والعشوائية مثل (مؤشر حالات المباني، مؤشر الوصول للمياه النظيفة، مؤشر الكثافة السكانية)، وقد تكررت تلك المؤشرات في تجارب الدول رغم اختلاف آلية التصنيف في كل تجربة.
 - ج- سياسات التعامل مع المناطق العشوائية أو غير المخططة تختلف من دولة لأخرى وفقاً لقيم المؤشرات الحضرية الخاصة بها، ووفقاً لسياسات العمران المتبعة داخل الدولة.
 - ح- المؤشرات الحضرية أداة فعالة في التقييم والتصنيف والمقارنة وتحريّ الوضعيات الراهنة وتحديد المشاكل المطلوب حلها لأي تجمع عمراني، وهي وسيلة جيدة لفهم كافة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى الخصائص العمرانية والبيئية.
 - خ- التكامل بين مجموعة المؤشرات الحضرية يمكن أن يقدم صورة شاملة وموضوعية لحالة المنطقة غير المخططة، وتضع طريقاً لأسلوب التعامل الصحيح معها، كما وضحت دراسة (منطقة الوليدية) ذلك.
 - د- نتائج المؤشرات الحضرية يمكن أن تساعد متخذي القرار والجهات المعنية بالعملية التخطيطية في مدينة أسبوط في فهم وتقييم المناطق غير المخططة بالمدينة، كما أنها تساعد في تحديد حجم ونوع المشاكل الواقعة بمنطقة الوليدية (كونها منطقة غير مخططة)، ومن ثم يمكن وضع آليات للتدخل فيها وخطة عمل للتعامل معها.

12. التوصيات

توصل البحث إلى التوصيات الآتية:

- استخدام المؤشرات الحضرية كأداة لتقييم وتصنيف المناطق غير المخططة؛ مما يُمكن المخطط العمراني وصاحب القرار من التعامل مع تلك المناطق ووضع السياسات الصحيحة للتعامل معها.
- استخدام المؤشرات الحضرية كآلية للمقارنة بين المناطق الخطرة وغير المخططة داخل الدولة المصرية، لتحديد المناطق الأكثر احتياجاً للحل والتدخل وفقاً لنتائج تلك المؤشرات.
- المتابعة المستمرة في برنامج المؤشرات الحضرية بما يلائم إدماج الأهداف الدولية والوطنية التي لها علاقة بإدارة العملية التخطيطية؛ للحد من ظاهرة الإسكان غير الرسمي والعشوائي.
- تطبيق مجموعة المؤشرات الحضرية المقترحة في البحث كإطار عام لتقييم وتصنيف المناطق غير المخططة.
- إدخال وإضافة بعض المؤشرات الأخرى المرتبطة بتقييم ودراسة المناطق غير المخططة (مؤشرات الصحة، التعليم، البيئة، المؤشرات الأمنية) والتي لها أثر جيد في عملية التقييم والتصنيف.
- التطبيق الصارم لقوانين التخطيط العمراني والبناء والتنظيم وتقسيم الأراضي.
- تفعيل دور الرقابة للحد من الاستمرار في إنشاء المباني المخالفة لأحكام التنظيم العمراني.
- تفعيل دور المرصد الحضري داخل محافظة أسبوط، وربطه بكافة الجهات الحكومية بالمحافظة، والجهات الإحصائية الرسمية بالدولة المصرية مثل (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهيئة العامة للتخطيط العمراني) ومن ثم تكوين قواعد بيانات شاملة لكافة المدن والتجمعات بها.
- إعطاء الصلاحيات الكاملة للمرصد الحضري الوطني ودعمه في تناول كافة المعلومات والبيانات الصحيحة والمعتمدة واللازمة لإعداد المؤشرات الحضرية من الجهات الرسمية للدولة.

ختاماً: لاشك في أن هذه النقطة البحثية نتاج عمل بشري يشوبه بعض الخلل والتقصير، لكنها قد تكون خطوةً للباحثين والمهتمين بمجال المرصد الحضرية، والتخطيط العمراني ودراسة المناطق العشوائية؛ للاستفادة منها أو إكمال مواضيعها أو البناء عليها مستقبلاً.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- 1- **طلبة، محمد، السيد، 2010**، الرصد الحضري وصناعة القرار للتنمية المستدامة أسس التصميم التكاملي لمؤشرات العمران الحضري، رسالة ماجستير قسم التخطيط العمراني – كلية التخطيط العمراني - جامعة القاهرة .
- 2- **نبال، إدلبي، 2008**، المؤشرات والبيانات الإحصائية المستجيبة للنوع الاجتماعي ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
- 3- **سامح، جميلة، 2008**، تحديد دور المؤشرات الحضرية في عمليات تطوير المناطق العشوائية ومتابعة تنفيذها في مصر، رسالة ماجستير – كلية الهندسة جامعة القاهرة.
- 4- **بيومي، رانيا جاد ، 2007**، مناهج التخطيط العمراني للمدن المصرية الجديدة، رسالة ماجستير- قسم التخطيط العمراني، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة
- 5- **محمود، حسن، نوفل 2002**، منهجية تنمية الأقاليم الصحراوية الواعدة كمدخل لتنمية إقليم توشكى بمصر، ندوة التنمية العمرانية في المناطق الصحراوية ومشكلات البناء فيها، المملكة العربية السعودية.
- 6- **مولاي، الشريف، الطاهري، 2001**، دور الأنظمة والقواعد المعلوماتية لتحسين إدارة المدن، المؤتمر العربي الإقليمي، القاهرة.
- 7- **وفيق، طارق، 2004**، صناعة القرار، دراسة غير منشورة، ص 1.
- 8- **وفيق، طارق، 2007**، توظيف نتائج مؤشرات المرصد الحضري في صياغة سياسات التنمية الحضرية.
- 9- **طه، حاتم عمر، طلحة، محمد السيد، 2008** ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، دليل إنشاء المرصد الحضرية، السعودية.
- 10- **الصغير، طه، أحمد، 2005**، عرض للمفاهيم والتجارب للمرصد الحضرية، المعهد العربي لإنماء المدن، المكتب الإقليمي للمدن العربية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Bhopal Municipal Corporation, (2012), 'Slum Free City Plan for Bhopal Metropolitan Area under Rajeev Awas Yojana' (RAY) a report prepared by Urban Administration and Development Department (UADD), Government of M.P.,
- 2- Rhonda Phillips, 2003, Community Indicators, American planning Association ,report no. 517,p21
- 3- UNCHS (UN-Habitat), Indicators Programme,1995, Monitoring Human settlements "Abridged survey (p12,13,14)

ثالثاً: الأوراق البحثية وأوراق العمل والمقالات

- 1- **جعفر، أحمد، هدى ، 2016**، المؤشرات الحضرية والإسكانية في سياسة الإسكان الوطنية في العراق، ورقة عمل بمؤتمر الإسكان العربي الثالث، العراق.
- 2- **المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2007**، الإحصاءات والتنمية والحوار بين المستفيدين والمنتجين، ندوة الإحصاء من أجل التنمية، الأردن، ص 1.
- 3- **الحماقي، أيمن، حافظ، 2005**، مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها، دورة تدريبية بوحدة تكافؤ الفرص، وزارة المالية.
- 4- برنامج المؤشرات الحضرية والإسكانية والتجربة الأردنية في مجال المؤشرات، 2010.
- 5- **الصغير، طه، أحمد، 2008**، اللقاء الأول للمرصد الحضري المحلي لمدينة القنيطرة، ورشة عمل.
- 6- **اللائحة التنظيمية للمرصد الحضري الوطني 2020**، مركز البيانات البلدية ودعم القرار، وزارة الشؤون البلدية والقروية، المملكة العربية السعودية.
- 7- **التخطيط الاستراتيجي بدول مجلس التعاون، 2002**، أوراق عمل ورشة عمل، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- 8- تقرير التنمية البشرية لمصر، 2018.
- 9- **جدة بدون أحياء فقيرة، 2015**، تقرير أمانة منطقة جدة.
- 10- **مشروع التنمية العمرانية في حلب (UDP) ، 2009**، مشروع مشترك بين مجلس مدينة حلب و الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ)

رابعاً: مواقع الإنترنت

- 1- صندوق التنمية الحضرية، صندوق تطوير المناطق العشوائية سابقاً (www.isdf.gov.eg)
- 2- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (www.gopp.gov.eg)
- 3- البنك الدولي (www.worldbank.org)
- 4- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (www.aitrs.org)
- 5- أمانة مدينة جدة (www.jeddah.gov.sa/index.php)
- 6- مكتب التربية العربي لدول الخليج، المؤشرات وأهميتها في العملية التعليمية، 2013 (www.abegs.org/aportal/article/article_detail?id=6309145127944192)